وحفظه بالنفس والعيال
وضمن القيمة ان تعدى
او جعل خاتمه في البدر
كتقلد السفينين لا الثالث لانه
وبالقضا بها قصاصا يلتقي
حالا وفي المؤجل قد ضمنا
اخذه بدينه بعد الاجل
كان الضمان الى قضا الدين
اجرة بيت الغنم والحفظ
واجرة الراعي على من رهنا
تفسير المؤونة المردّ
الى الأمانة وما ضمن
ان تكن القيمة منه اكثرا
وكل ما وجب فادّى الآخر
وجعله دينا على الرفيق
ان وقع الاختلاف في التعين
والقول للمرتهن في العين
اذا ادعى عليه الردّا
وله مؤونة وحمل

باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز

ولم يجز رهن مشاع مطلقا
وندع ارض او نخيل او بنا
ورهن ام ولد والمدبر
وامانة ودرك المبيع
وكفالة بالنفس والقصاص
والعبد جانيا او المديون
كودیعة في سائر الأحوال
او اودع او حفظ بما عدا
كذلك في المختصر من اخرى
والبس فوق خاتم للعادة
من جنس دينه وفضله بقي
مرتهن وتلون عنه رهنا
وان قضى من غير جنس يحتمل
رهنا بأول بدلا عن عين
على الذي استرهن خوف اللفظ
واتفق عليه لو حيوانا
او ردّ جزء منه اي الى اليد
مرتبا على راهن ومرتهن
والا في على الذي تأخرا
تبرع بقاض يأمر
شرط الرجوع به على التحقيق
فالقول للمرتهن في العين
من بعد قبض قوله ما ردّا
وامن الطريق معه ينقل

باب ما يجوز رهنه من الثمار وما لا يجوز

وثمر بدو ان شجر اصنافا
بدو بها كعكس ما قد بينا
ومكاتب والوقف والمدبر
كهو بيد بايع كالمودع
بخلاف خطاه فيه للخلاص
وشفعة واجرة القنوان

ورهن

ورهن خمر وارتهان مسلم
مرتهنها الذمي لا يضمن
صح بعين ضمنت بالمثل
وبدين وعد كان رهن
وبالهلاك ضمن بالوعد
وبرأس مال سلم وثمن
ان هلك في مجلس استوفى
وقبل قبض وهلاك بطلا
ان هلاك قد تم عقد الرهن
والا ان تفاسخا فالمسلم
ان هلاك من بعد فسخ هلك به
كذلك وصيه والأب
دين له عليه ويحبس
وبثمن ذكية وعبد
وبدل الصلح عن انكار
ويضمن المرهون بالقيمة في
باعد عبدا على ان يرهنا
او يعطي ان لك كفيلا
والفسخ جاز لفوات الوصف
ولو مبيعا بعد قبض سلما
ان رهن عيسا الذي رجعين
صح وقد تقاسما في المنقسم
وكان كالعدل بحق النوبتين
وبقضاء دين احدهما بقي
وبعكسه ان رهنا عبدين

ولو من الذمي ياذ العلم
له وفي العكس الضمان بين
او قيمة كمهرها والبدل
ليقبض وقدره قد بينا
والدين عن قيمته لم يرد
صرف ومسلم به في الحسين
حكما في الاولين من غير خفا
بالافتراق وفي الاخير قصلا
وصار رهنا عن صحيح قد عنى
فيه رهن يده فيما يحكم
والاب يرهن مال طفله انتبه
الرهن عند طفله بسبب
لاجله لا القاضي ويعكس
فظهر حرا وهو صيد الاسد
ان نفى عنه الدين بالاقرار
خلاف جلس الدين عند التلف
من اشترى بالثمن المعينا
صح والاجبر على ما قبلا
اكرا برهن او وفاء فاعرف
اذ حبسه بالثمن تقدما
بما الكل عنده من دين
وتهايا في غيره كما علم
وبالهلاك ضمن بالحصة
رهنا كما كان بلا تفرق
امسكهما الى وفاء الدين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)